الضوابط اللغوية لتحديد معيار الخطأ والصواب في الاستعمال اللغوي

د.سامية الزّرقاني عجاج ـقسم اللغة العربية ـ كلية التربية قصر ابن غشير
جامعة طرابلس
Sam.ajaj@uot.edu.ly

Abstract:
This research paper examines the linguistic rules that define the standards of correctness and error in language usage. It also explores the emergence of linguistic deviation, the concept of correctness and error, the linguistic correction movement, linguistic correction books, and the criteria for linguistic accuracy. Through an analysis of linguistic studies on deviation, it became evident that linguists have relied on several principles to determine correctness and error. These principles were used by linguists and grammarians in compiling linguistic terms, formulating linguistic rules, and establishing grammatical regulations. Undoubtedly, scholars' reliance on these principles is a necessity dictated by the scientific research methodology, which requires researchers to base their work on evidence to ensure logical coherence and persuasive argumentation.
Keywords:
Linguistic Rules – Standard of Correctness and Error – Language Usage.

الملخــص :

تتناول هــذه الورقــة البحثية الضوابط اللغـوية التي تحدّد معيار الخطأ والصّواب في الاستعمال اللغوي، كما تناولت : نشأة اللحن، مفهوم الخطأ والصواب، وحركة التصحيح اللغوي، وكتب التصحيح اللغوي، ومقياس الصواب اللغوي، وقد اتّضح للباحثة من خلال تتبع دراسات اللغويين للحن أنّهم اعتمدوا على عدد من الضوابط احتكموا إليها في بيان الخطأ والصواب، ولا شك أن اعتماد العلماء على تلك الضوابط أمــر من الأمور التي يتطلبها المنهج العلمي في البحث ، هذا المنهج الذي يحتكم الباحث فيه إلى الدليل لكي يتسم عمله بالمنطق والإقناع.

الكلمات المفتاحيـة : الضوابط اللغوية ـ معيار الخطأ والصواب – الاستعمال اللغوي.

المقدمة :

اهتم العــرب بلغتهم منذ العصر الجاهلــيّ، وهذا الاهتمام نما واتســع بمجيء الإسلام؛ لأن اللغة العربية أصبحت لغة القرآن الكريم، واشتد حرص أبناء العربية على لغتهم عندما اختلط العرب بالعجم ووقع اللحن في العربية، وأزداد اللحن بازدياد

اختلاط الأمم غير العربية بالعرب؛ نتيجة الفتح الإسلامي، وبانتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية، ودخول الأعاجم في هذا الدّين الجديد صار من الصعوبة الحفاظ على سلامة اللغة، وقد لمس العلماء خطر هذه الظاهرة على القرآن الكريم والعربية معاً فتصدوا لها بتأليف كتب عديدة منبهين فيها إلى خطأ العوام والخواص والتي منها : ما يلحن فيه العوام للكسائي (ت 189هـ) ، ولحن العامة لأبي عبيدة (ت 209هـ)[1]، ويروي لنا الجاحظ أن أول لحن سمع بالبادية قول أحدهم هذه "عصاتي " بدل هذه "عصاي" ، وأن أول لحن سمع بالعراق قولهم حيِ على الفـلاح (بكسر الياء بدل فتحها)[2]، كما كثر الحديث عن الخطأ والصواب في المجالس العلمية التي كانت تُجرى آنذاك، ومنها ما دار بين أبي سعيد السيرافي (ت 368هـــ) وابن متى ، حيث قال أولهم للآخر: "ما تقول في قول القائل: زيد أفضل الإخوة؟ قال : صحيح، قال: فما تقول إن قال : زيد أفضل إخوته ؟ قال: صحيح، قال: فما الفرق بينهما مع الصحة ، فبلح وجنح وغصَّ بريقه. فقال أبو سعيد: أفنيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه صحتها، والمسألة الثانية جوابك عنها غير صحيح وإن كنت - أيضاً - ذاهلا عن وجه بطلانها. قال متى : بيّن لي ما هذا التهجين؟ قال أبو سعيد: إذا حضرت الحلقة استفدت، ليس هذا مكان التدريس هو مجلس إزالة التلبيس مع من عادته التمويه"[3].

وتطلق كلمة "اللحن" في اللغة العربية على عدة معان : " للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، التعريض، والمعنى"[4].

كما يقول الخوارزمي : اللحن إسقاط الإعراب، والفهم والفطنة... ومعنى القول، والإيماء، واللغة وترجيع الصوت"[5].

وأقدم نص وردت فيه كلمة " اللحن" بمعنى الخطأ في الكلام ينسب إلى عبد الملك بن مروان أحد خلفاء الدولة الأموية، فقد روى عنه أنه قال : "الإعراب جمال للرضيع، واللحن هجنة على الشريف" ، كما قال – أيضاً- : "اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدري في الوجه" ، وقيل له يوماً : "لقد أسرع إليك الشيب! قال: شيبني صعود المنابر والخوف من اللحن"[6].

وقد عرفت كلمة اللحن بمعنى الخطأ في الكلام في بداية العصر الأموي ، غير أنها لم تكن قد شاعت بهذا المعنى بعد، بدليل أن معاوية بن أبي سفيان حين ذكرت أمامه كلمة "اللحن" لم يفطن إلى هذا المعنى، وظن أنها بمعنى " الفطنة" ، وقد روى عن عيسى بن عمر أنه قال : "قال معاوية للناس: كيف ابن زياد فيكم؟ قالوا: ظريف على

أنه يلحن، قال : فذاك أظرف له ، ذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفطنة وذهبوا هم إلى اللحن الذي هو الخطأ"[7].

وقد استعملت كتب التصحيح اللغوي الحديثة تلك الأسماء بمعنى واحد ، وهو الخروج عن صحيح القواعد النحوية والصرفية والدلالية حسب رأيهم ، مع أن هناك فوارق دقيقة بينهما، يقول أبو هلال العسكري: " الغلط وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صواباً في نفسه والخطأ لا يكون صواباً على وجه، فالخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه، بل هو وضع الشيء في غير موضعه."[8]، ثم فرق بين اللحن والخطأ، فقال: " اللحن صرفك الكلام عن وجهته ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما نقصده، ويكون في القول والفعل، واللحن لا يكون إلا في القول، نقول لحن في كلامه ، ولا نقول لحن في فعله"[9]

ويقول زهدي أبو خليل: "اللحن من الاصطلاح اللغوي: الخطأ في اللغة في أصواتها أو نحوها أو صرفها أو معاني مفرداتها، فإذا أخطأ الناطق أو الكاتب في واحدة من تلك فهو قد (لحن) والمضارع يلحن وهو لاحن " فهو يعرف اللحن بأنه الخطأ [10]

وقد تابعت غالب كتب التصحيح اللغوي الحديثة بعضها بعضاً في الحديث عن اللحن والخطأ والغلط في القديم والحديث في أول تلك الكتب كتقليد تأليفي متعارف عليه بين كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، منهم الدكتور إميل يعقوب في كتابه : "معجم الخطأ والصواب في اللغة " وزهــدي أبو خليل في " نحو لغة سليمة "، وماجد الصائغ في كتاب " الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة"[11].

وقد تنوعت الأسباب التي دعت اللغويين العرب إلى التأليف في هذا المبحث من مباحث اللغة العربية، وولوج ميدانه، بحسب كل زمان، ومكان وبحسب كل مؤلف، ومن هذه الأسباب التي يشترك فيها اللغويون المحدثون مع اللغويين القدماء تتمثل في الغيرة على اللغة العربية وخدمتها النابعة من العامل الديني المتمثل في ارتباط هذه اللغة بالدّين الإسلامي والعامل القومي التابع من أن هوية الأمة تكمن في لغتها، وإن أي أمة تفقد لغتها أو تفرط فيها، فإنها تعرض هويتها للخطر والضياع[12].

كذلك من الأسباب خدمة اللغة وخدمة طلاب العلم والتسهيل عليهم في قضية الخطأ والصواب في النطق والكتابة والحديث؛ ولتكون مراجع ميسرة بين أيدي الباحثين، وكفاية الطلاب مؤونة البحث والتدقيق والتيسير عليهم وتقديم المعلومة في يسر

وسهولة وأيضاً إحساس العلماء بأن عليهم دوراً يحتم عليهم القيام بهذا العمل النابع من الواجب الديني أولاً، ومن أمانة العلم ثانياً التي تفرض على العالم هداية الناس، وتوضيــح الخطأ والصواب لهم، وهذا الإحساس جعلهم ينصّــبون أنفسهم خداماً للغة وحراساً لها وبمباركة المجتمع للقيام بهذا الدور[13].

كما كانت كثرة الأخطاء وشيوعها في الصحف والدواوين وألسنة الخطباء والمتكلمين والمذيعين من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام حركة التصحيح اللغوي الحديثة، وكان الهدف الأول لحركة التصحيح اللغوي هو تنقية الفصحى من الطارئ الذي دخل عليها ؛ نتيجة اختلاط العرب بالأقوام الأخرى.

وهذه الحركة في بدايتها كانت حركة شفوية تقوم بالتنبيه على الأخطاء وتوجيهها، وخير ما يمثل ذلك الأعرابي الذي أخطأ في حضرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لأصحابه : " **أرشدوا أخاكم فقد ضل**"[14]، وتلا هذه المرحلة مرحلة التدوين التي تمثلت في ظهور الكثير من الرسائل والكتب الموجهة إلى عامة المثقفين والخاصة، فمن الكتب التي تعالج الخطأ عند الخاصة كتاب أبى هلال العسكري (395هــ) " في لحن الخاصة" ، وكتاب الحريري (516هـ) " ذرة الغواص في أوهام الخواص" وكتاب ابن الحنبلي (971 هـ) "عقد الخلاص في نقد كلام الخواص"[15].

وفي العصر الحديث أجمع اللغويون المحدثون على أن أبا الثناء الألوسي هو أول من ألّف في التصحيح اللغوي في العصر الحديث وكتابه : "كشف الطرة عن الغرة " خير شاهد، وتوالت كتب التصحيح في العصر الحديث حتى أصبحت تنسب إلى مدارس ثلاثة هــي : المدرسة العراقية ، والمدرسة المصرية ، والمدرسة الشامية.[16]

ولا تعد حركة التصحيح اللغوي وسيلة تعليمية على الرغم من كشفها الأخطاء وتثبتها الصواب، لكنها مراقبة علمية لقيمة الطرائق التعليمية قديماً وحديثاً ، وما الكتب التي تؤلف في هذا المجال إلاَّ امتداد لتلك الحركة وتحقيق لذلك الهدف، وسعي لشد الكمال اللغوي في شتى ميادين التأليف.

المأخذ على كتب التصحيح اللغوي:

ذكر إميل يعقوب في كتابه : معجم الخطأ والصواب في اللغة ، مجموعة من المآخذ على كتب التصحيح اللغوي وهي:

1. الوقوع في الخطأ الذي تنبه عليه.
2. الدّعوة إلى أمر ثم العمل بعكسه.

3. الاضطراب في استعمال المقياس الواحد.
4. العمل بعكس الهدف من الكتاب.
5. الاضطراب في استعمال موقف واحد من قضية الخطأ والصواب.
6. الاستناد على مقياس ثم الانقلاب عليه.
7. النقل دون روية.
8. التعسف في التخطيء[17]

ومن خلال دراسة كتب التصحيح اللغوي الحديثة ظهرت لنا مآخذ أخرى منها:

1- عدم ذكر المنهج أو الإشارة إليه في المقدمة أو في ثنايا الكتاب وتحديد موقف المؤلف من بعض قضايا التصحيح، فبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تذكر منهجا، أو الطريقة التي اتبعها المؤلف في خطيئاته وتصويبها.

2- التعارض في التخطئة والتصويب فمنهم من يخطئ ومنهم من يصوب ذلك الخطأ.

3- ترك التدليل والاستشهاد على الأحكام، وهذا واضح في كثير من الكتب، فقد اكتفى مؤلفوها بذكر الخطأ ثم ذكر الصّواب دون تدليل واضح، يقول الزعبلاوي : "فمنهم من إذا عمد إلى التخطئة أغفل النص وعَاف الدليل، وتحكم على القياس بذوقه وعلى السماع بهواه وأثمر بسوائح الفكر ونزوات الخاطر، كأن الأمر فيما تناولوه أظهر من أن يؤتى له بشاهد وأيسر أن يحتج له بدليل" [18] ، ومن هذه الكتب كتاب (هكذا تنطق الأسماء) ، وكتاب (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة) للدكتور محمد أبو الفتوح شريف.

4- عدم النص على الكتب التي نقل منها التصويب أو التخطئة، أو عدم النص على من سبق هذا المؤلف وذكر هذا الخطأ وتصويبه.

5- عدم استقراء مظان اللغة استقراءً جيداً ؛ وهذا أدى إلى الحكم دون تثبت أو روية. وقد يحكم المصحح على استعمال ما بالخطأ ثم يتبيّن له خطأ هذه التخطئة فيتراجع، وربما لا يتراجع عن موقعه ، فالعدناني تراجع عن بعض التخطيئات في كتابه معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة التي قال بها في كتابه معجم الأخطاء اللغوية الشائعة[19].

6- تخطئة الأعراب الأقحاح الذين اعتمدوا لغتهم أساساً للتقعيد، من جاهلين وإسلاميين ومخضرمين ، وكذلك فقد خطّأ اليازجي عنترة والحارث بن حلزة وغيرهما، كما أدّى ذلك إلى رفضهم للغات فصيحة عالية نصت المعاجم المعتمدة على فصاحتها، ومثال ذلك فقد خطّأ اليازجي تأنيث البطن ، قال: "ومثله قولهم: التهبت حشاه من الحزن،

وربما قالوا وجعته رأسه ووجعته بطنه، كما تقول عادة أهل مصر يؤنثون هذه الألفاظ كلها وهي مذكر.[20]

7- عدم الأخذ بقرارات المجامع اللغوية، فالمجامع قامت بتصويب كثير مما خطّأه المخطئون، وبعض الكتب لم تأخذ بذلك.[21]

أقســـــام التصحيح اللغـــــوي:

قام التصحيح اللغوي منذ القديم على ركيزتين أساسيتين

الأولـــــى : التخطئة وهي التي وجدت أولاً.

والأخـــــرى : التصويب ، وقد جاءت تالية ومعتمدة على سابقتها.

ولذا فإننا عندما نذكر مصطلح التصحيح اللغوي الحديث أو مرادفاته مثل : التنقية فإننا نوجّه النظر إلى الشقين معا دون فصل بينهما (التخطئة والتصويب).

أ- التخطئة :

مفهوم التخطئة في كتب التّصحيح اللغوي الحديثة ذو شقين:

الأول : تخطئـــة مستعمل اللغة، سواء أكان متكلماً أم كاتباً، أم منشئاً، أم غير ذلك، ومن أمثلة هذا العمل ما قام به اليازجـــي في كتابه : لغة الجرائد ، وما قام به أسعد داغر في كتابه : التذكرة، وإبراهيم المنذر في كتابه: المنذر، وغيرها من كتب التصحيح اللغوي الحديثة، وقد قامت هذه الكتب بتخطئة الاستعمال اللغوي تارة، وتخطئة المستعمل للغة تارة أخرى، وقد ذكرت كتب التصحيح اللغوي الحديثة جملة من الأسباب لوقـوع مستعمل اللغة في الأخطاء ، منها : ما هو متعلق بالمستعمل، ومنها : ما هو متعلق باللغة نفسها، فمن الأسباب المتعلقة بمستعمل اللغة الجهل والعامية وإهمال اللغة وعدم بذل المجهود في دراستها.

كما تســـهم الترجمة بدور كبير في حدوث هذه الأخطاء، وكذلك ما اختلط باللغة العربية من لغات أخرى، وعدم ضبط الكلمات بالشكل وعدم كتابة الأرقام بالألفاظ سبباً في حدوث الأخطاء عند المذيعين وقراء الأخبار.

الآخر: تخطئة من قام بتخطئة الاستعمال اللغوي أو المستعمل للغة، وذلك بتعقب هذا المخطّئ، وإبطال حكمه القائل بخطأ المستعمل للغة أو الاستعمال اللغوي، وتصويب فعل المستعمل للغة بهذا الاستعمال والتدليل على صواب ما ذهب إليه من وجهين:

الأول : أن المخطئ كان على خطأ في تخطئته.

الآخر: أن المستعمل كان على صواب فيما ذهب إليه[22].

ويستعملون لذلك ألفاظاً تدل على ذلك منها : ويخطئــون من يقول أو يخطئ فلان من يقول كذا، ومن أمثلة هــذه التخطئة ما قام به الدكتور إميل يعقوب في كتابه : "معجم الخطأ والصواب في اللغة "، حيث خطأ مجموعة من اللغويين القدماء أمثال: الحريري ، والفيروزآبادي، والأزهري، وآخرين من المحدثين أمثال : اليازجي، وأسعد داغر، وإبراهيم المندر وغيرهم، وأقر المستعمل اللغوي على استعماله مؤيداً أحكامه بالأدلة والشعر والشواهد والبراهين ، كذلك صنع الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه : "العربية الصحيحة"[23].

وقد يأتي مصصح آخــر فيخطئ المخطّئ، ويذهب إلى أن التخطئة الأولى هي الصحيحة، وأن المستعمل أو الاستعمال خطأ، وأن المخطئ الأول على صواب والمخطئ الأخير على خطأ، والشواهد على ذلك كثيرة.[24]

ب. التصويب:

ومعنى التصويب الذي نقصده هنا هو أن يزعم المصحح أن هذا الاستعمال صواب، وفقاً للمعايير والأسس التي استند إليها، في مقابل استعمال قام بتخطئته، وقد انقسمت عملية التصويب في كتب التصحيح اللغوي الحديثة إلى قسمين، وذلك تبعاً لأقسام التخطئة، فكما ذكرنا أن عملية التخطئة تنقسم إلى قسمين فكذلك عملية التصويب تنقسم إلى قسمين :

القســـم الأول: تصويب الاستعمال اللغوي أو المستعمل للغة، وهو تصويب الاستعمالات والألفاظ التي حكم عليها المصوب نفسه، ثم توضيح الاستعمال الصواب.

القسم الآخـــر : تصويب المخطئ، وهو تصويب الحكم بخطأ استعمالات وألفاظ معينة قال بتخطئتها أحد المخطئين سواء أكان ذلك في كتب متخصصة في التصحيح اللغوي أو غير متخصصة [25]، ومثال ذلك قول أسعد داغر: "وخطأ بعض جهابذة النقد من يجمعون الخائن على خونة، والصحيح أنه ورد كحائك وحوكة"[26].

وقد جمعت كتب التصحيح اللغوي الحديثة بين هذين القسمين ، مثال ذلك كتاب : تذكرة الكاتب لأسعد داغـــر، وبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة اقتصرت على النوع الأول وهو التصويب للاستعمال اللغوي أو المستعمل للغة، ومن أمثال هذه الكتب : لغة الجرائد لليازجي، والكتابة الصحيحة لــزهدى جار الله ، وبعض الكتب كان هدفها النوع الثاني وهو تصحيح بعض مما قامت بعض كتب التصحيح اللغوي بتخصيئته ، مثل كتاب : "معجم الخطأ والصواب في اللغة" لإميل يعقوب[27].

المســـتوى الصوابـــــي :

أو مقياس الصواب اللغوي مفهومه عند اللغويين المحدثين من العرب:

اختلف اللغويون المحدثون في حديثهم عن المستوى الصوابي فمنهم من نظر إليه في دراسة القدماء للغة العربية، ومنهم من نظر إليه في اللغة بوجه عام فمن الفريق الأول الدكتور عبد العزيز مطـــر الذي رأى أن القدماء لم يتفقوا على مقياس محدّد يقوم على أساسه الحكم بالخطأ والصّـــواب ، فمنهم من تشدد بالوقوف عندما سُمع ولم يعترف إلاّ بالأفصح ورأى ما عداه خطأ، ومنهم من تســـاهل ، فرأى أن من تكلم بلهجة من لهجات العرب، أو قاس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ[28]

وأما الثاني من هذا الفريق فهو الدكتور أحمد مختار عمر، حيث ذكر أن مقاييس الصواب والخطأ اللغويين التي اعتمد عليها اللغويون العرب هي نفسها المقاييس اللغوية أو المصادر اللغوية التي اعتمدوا عليها في جمع مادة اللغة العربية الفصيحة بأصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها وهي القرآن، والقراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، والنثر العربي.

وأما الفريق الآخر فمنه الدكتور تمام حسان الذي عـــرّف المستوى الصوابي بأنه : "معيار لغوي يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي، لا يمكن النّظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصّـــواب والخطأ اللغويين؛ وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفـــراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال. [29]

وأما الثاني من هذا الفريق فهو الدكتور عبد الصبور شاهين الذي ذكر أن الصواب اللغوي مرتبط أشد الارتباط بالصورة؛ لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع، وكما ذكر أن الأساس الذي تبنى عليه فكرة مقاييس الصّـــواب والخطأ في اللغة ذو مستويين :

ـ الأول: مستوى الصواب النحوي.

ـ الآخـــر: مستوى الصواب اللغوي.[30]

ضوابط التصحيـــح اللغوي :

عند القدماء ومن وافقهم من المحدثين: اعتمد اللغويون والنحاة في جمع ألفاظ اللغة وصياغة قوانينها وأحكامها اللغوية على عدد من الضوابط احتكموا إليها في بيان الخطأ والصواب ســـواء عند العامة أم الخاصة، وهي القرآن الكريم، والقراءات

القرآنية، والحديث الشريف، والشعر، والمرويات النثرية، والمعنى المعجمي، والقياس اللغوي.

أولاً ــ القــرآن الكريم : وقد اعتمد على هذا الضابط كل من :

الكسائـــي : حيث صحّـح قولهم : هذا خِصم بكســـر الخاء بأن يقال : هذا خصم وأنت خصمي، بفتح الخاء، معتمداً[31] على قول الله - عز وجل- : ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ**﴾ [سورة الحج: 19]و

ـ ابن السكيت[32] حيث صحح قولهم : أنبذت الشيء من بدى إذا ألقيته، بأن يقال: نبذت دون همزة، معتمداً على قول الله - عز وجل- : ﴿**فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ**﴾ [سورة آل عمران: 187].

ـ **ابن قتيبـــة :** حيث صحّـح قولهم : هذا ماء مالح، بأن يقال : ملح[33]، معتمداً على قول الله - عز وجل- : ﴿**هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾ [سورة فاطر: 12]

ـ الزبيـــدي : حيث صحح قولهم : بَحْر، لما كان ملحاً خاصة، بأن يقال ذلك للعذب وللملح جميعاً [34]، معتمداً على قول الله - عز وجل- : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾ [سورة الفرقان: 53]

واعتمد أحمد مختار عمر فــي أكثر من موضع بالنص القرآني على صحة بعض العبارات مثل : استعمال كلمة (الدّخان) بتشديد الدال، واستشهد بقوله - تعالى - : ﴿**ثم استوى إلى السماء وهي دخان**﴾ [سورة فصلت: 11]، كذلك تخطئته لمن قال (يَحتضر) والصواب (يُحتضر) ودليله قوله – تعالى- : ﴿**كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ**﴾ [سورة القمر: 28][35].

ثانياً ـ القـــراءات القرآنية :وقد اعتُمد قليلاً على هذا الضابط مقارنة بغيره من الضوابط الأخرى ، فمن ذلك تصحيح

ـ **الزبيـــدي**[36] لقولهم: (قَثاء) بفتح القاف، بأن يقال : (قِثاء) بكسرها، والواحدة قِثاءة، أو أن يقال : قُثاء بضم القاف معتمداً على قراءة يحيى بن وثَّاب: (من بقلها وقُثائها)

ـ وكذلك فعل مجمع اللغة العربية حين رفض تخطئة بعض الباحثين لنحو قولهم: (وكانت المنفعة لهم والمستعمرين) بحجة أنه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أم اسماً، وقولهم : إن الصواب أن يقال: لهم وللمستعمرين، بإعادة اللام، وقد رأى المجمع أن عبارة " لهم والمستعمرين" ونحوه صحيحة، واعتمد المجمع في هذا على القراءة ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾ [سورة النساء: 1] بجر (والأرحام) ، وذكروا أن هذه القراءة مما اعتمد عليه بعض النحاة الذين أجازوا العطف دون إعادة الجارّ[37]، وكذلك في رفضه تخطئة بعض الباحثين لمن يقول : يتوفى ببناء الفعل الفاعل، فهو (مُتوفٍّ) بصيغة اسم الفاعل،

ويرى أن الصحيح: تُوفي ببناء الفعل لغير الفاعل ، فهو مُتَوَفى بصيغة اسم المفعول، وقد رأى المجمع أن (يتوفى) و(مُتوفٍّ) جائزان- أيضاً- ، واعتمد في هذا على قراءة أبي عبد الرحمن السلمي مرفوعة إلى عليّ بن أبي طالب (**والذين يتوفون منكم) [سورة البقرة الآية 234]** ببناء الفعل للفاعل بمعنى استوفى أجله[38].

ولا يمنع من الاعتماد على هذه القراءة والتي سبقتها كونهما قراءتين شاذتين ؛ لأن العلماء أجازوا الاحتجاج في اللغة بالقرآن وقراءاته كافة.

قال السيوطي: " كل ما ورد أنه قرئ به من القــرآن جاز الاحتجاج به، سواء كان متوترا أم آحاداً أم شاداً"[39].

واتخذ أحمد مختار عمر القراءات القرآنية مرتكزاً لتحقيق التيسير ودليلا لتصحيح الكثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن، والتي يتحــرج المتشددون من استعمالها، فقد صححت القراءات القرآنية ما يشــيع على ألسنة الناس من ألفاظ قيل بخطئها، نحو كلمة " توفى فلان" ببناء الفعل للمعلوم ، فقد خطأتها المعاجم كما ذكرنا، وصوابها بالبناء للمجهول، وقد ذكر أحمد مختار قراءة صححت ما يشيع على ألسنة الناس الآن، فقد قرأ بعض القــراء: (ومنكم من يتوفى) بالبناء للمعلوم، ومعناه هنا يستوفى أجله[40].

ثالثاً ــ الحديث الشريف: وقد اعتمد على هذا الضابط كل من:

ـ الكســـائي : وذلك في تصحيحه قولهم: المَسْرُبة (شعر الصدر) بأن يقال : المَسْرُبة بضم الراء بدلاً من فتحها اعتماداً على الحديث " ومن صفة. الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كان دقيق المَشْرُبة"[41].

ـ الزبيــدي: وذلك فــي تصحيحه قولهم : قادوم، بأن يقال: قدوم ، بلا ألف، اعتمادا على قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: **"إن إبراهيم عليه السلام اختتن بالقدوم"**[42].

ـ **ابن مكــي الصقلي:** وذلك في تصحيحه قولهم: شذق بالذال - لجانب الفم - بأن يقال: شدْق بالدال غير المعجمة، اعتماداً على ما روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: **"إن أبغضكم إلىّ الثرثارون المتفيهقون المتشدقون"**[43]

وعدَّ أحمد مختار الحديث النبوي الشريف مصدراً من المصادر التي يعتمد عليها لإثبات السماع؛ لأن الحديث الشريف أصــح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب[44].

رابعاً ـ الشعر: وهو أشهر الضوابط التي اعتمد عليها العلماء ، مثل :

ـ **الكســـــائي** : وذلك في تصحيحه قولهم: مشيت حتى عييت، بأن يقال: أعييت بالهمزة، اعتماداً على قول الشاعر:

تَزَحزَحي عنّيَ يَا بِرْذَوْنَةْ إنَّ البَرَاذِينَ إذا جَرَيْنَهْ مَعَ العِتاقِ ساعَةُ أَعْيَيْنَهْ(45)

ـ ابن السكيت : وذلك في تصحيحه قولهم: عِرْق النَّسا، : بفتح النون اعتماداً على قول الشاعر امـــرئ القيس:

فأنشب أظفاره فى النَّسا فقلت هبلت ألاَّ تنتصر(46)

ـ ابن قتيبـــة : وذلك في تصحيحه قولهم: هو أخوه بلبن أمه، بأن يقال : بلبان أُمِّه؛ لأن اللبن هو الذي يُشرب من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم، وقد اعتمد ابن قتيبة في هذا على قول الأعشى:

رضيعي لبان ثدى أم تقاسما بأسهم داجٍ عوضُ لا نتفرقُ(47)

واستشهد أحمد مختار بالشعر على صحة بعض الكلمات : فقد منع اللغويون إدخال (ألــ) على (كل) و(بعض) ، ونرى أحمد مختار يسوق أبياتاً على صحة هذا الاستعمال، فشاهده لصحة إدخال (ألــ) على (كل) قول سحيم عبد بنى الحسحاس:

رأيت الغنى والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل معمدا

أما إدخال (أل) على (بعض) فذكر قول مجنون ليلى:

لا تنكر البعض من ديني فتجهده ولا تحدثني أن سوف تقضيني(48)

خامساً ـ المرويات النثرية: وقد اعتمد على هذا الضابط كل من:

ـ **الحـــريري :** وذلك في تصحيحه قولهم: " أرحية وأقفية في جمع رحي وفقا بأن يقال فيهما : أرْحاء، وأقفاء، اعتماداً على قول أعرابي دمّ قوماً : أولئك قوم سُلخت أقفاؤهم بالهجاء، ودُبغت جلودهم باللؤم"(49) .

ـ ابن قتيبة : وذلك في تصحيحه قولهم: " الحشمة في معنى الاستحياء، بأن تقال في معنى الغضب، وقد اعتمد ابن قتيبة في هذا علـــى قول بعض فصحاء العرب : إن ذلك لمِّمَا يُحْشَمُ بني فلان أي : يغضبهم"(50).

سادساً ـ المعنى المعجمي: وقد اعتمد على هذا الضابط كل من:

ـ **الكســـــائي** : وذلك حدد من تصحيحه قولهم : "على ثيابٌ جُدَدٌ بضم الجيم وبفتح الدال الأولى بأن يقال : (علىَّ ثيابٌ جُدُدٌ) بضمها؛ لأن المعنى المعجمي لكلمة الجُدد بفتح الدال هي الجبال"[51].

ـ **ابن قتيبة:** وذلك في تصحيحه قولهم : القافلة، على أنها الرفقة في السفر ذاهبة كانت أم راجعة ، بأن تقال إذا كانت راجعة من السفر فحسب ؛ لأن المعنى المعجمي لقفل هو رَجَعَ، يُقال: قفلت فهي قافلة أي راجعة، وقفل الجند من مبعثهم أي رجعوا[52].

ـ **الزبيـــدي:** وذلك في تصحيحه قوله: بَلاط ، للبيت المُحَسَّن البناء، بأن يقال ذلك للحجارة المفروشة على الأرض؛ لأن هذا هو المعنى المعجمي للكلمة، كما روي- أيضاً - عن الأصمعي أن البلاط هو الأرض الملساء، وهو معنى قريب من المعنى الأول[53].

ـ **الحـــريري :** وذلك في تصحيحه قولهم: القَيْنَة للمُغنية خاصة، بأن تقال في معنى الأمة، مغنية كانت أم غير مغنية؛ لأن هذا هو المعنى المعجمي لها[54].

وقد اعتمد أحمد مختار على أربعة معاجم هي "لسان العرب" لابن منظور، و"ديوان الأدب" للفارابي و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي و"المعجم العربى الأساسي" لأحمد مختار عمر وآخرين[55]، وكثيرا ما كان يذكر نص القاعدة وعملية الخروج عنها في الإستعمال اللغوي.

سابعا ـ القياس اللغـــوي: ومنه نوعان: القياس الصرفي، والقياس النحوي:

أ. القياس الصرفي: وقد اعتمد عليه كل من:

ـ **الكســـــائي :** وذلك في تصحيحه قولهم: " هذه امرأة جميلة بالتاء، بأن يقال: هذه امرأة جميل دون تاء؛ لأن كل ما كان من الصفات على وزن "فعيل " ، والموصوف مذكور فإن التاء تحذف منه"[56].

ـ **الزبيـــدي :** وذلك في تصحيحه قولهم : "نَبْلة لواحدة النَّبْل، بان يقال: سَهْم وقدْح؛ لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه، مثل الخيل والغنم، كما أن واحد الخيل فرس"[57]

ـ **ابن مكي الصقلي** : وذلك في تصحيحه قولهم : " نَشَّاء لصانع السفن، بأن يقال : مُنْشِئ؛ لأنه من أنشِأ"[58].

الحـــريري : وذلك في تصحيحه قولهم: بِرَّ والديك بكسر الباء، وشُمَّ يدكِ بضم الشين، في الأمر بالبرِّ والشّم، بأن يقال: بَرَّ وشَمَّ بالفتح فيها؛ لأنهما مفتوحان في قولك

يَبَرُّ ويَشَمَّ، فقياس هذا الباب أن حركة أول فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحركاً"[59].

ومجمع اللغة العربية : حيث أجاز قولهم: جرى وراءه، وبالكاد أدركه؛ لأنه ما دام في اللغة كلمة "كؤود" وهي فعول من الثلاثي، فلابد أن يكون الفعل الثلاثي (كأد)، بمعنى شق وصعب، وهذا يستلزم وجود المصدر وهو الكأد، ؛ وإذ أن يصح هذا الأسلوب، على أن الألف مسهلة من الهمزة[60].

ب. القياس النحـــــوي : وقد اعتمد عليه كل من:

الزبيـــــدي: في تصحيحه قولهم: ما أبيضَ هذا الثوبَ، وما أعور هذا الفرسَ، في التعجب من الألوان والعاهات بأن يقال ما أحسن بياضَ هذا الثوب، وما أقبح عَوَرَ هذا الفرسَ؛ لأن العرب لم تبن أفعال التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصته بذلك لخفته[61].

ـ الحـــــريري : وذلك في تصحيحه قولهم : لا أكلمه قَطُّ، بأن يقال : ما كلمته قطُّ، ولا أكلمه أبداً؛ لأن العرب تستعمل لفظة قطُّ فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة أبداً فيما يستقبل منه[62].

ومجمع اللغة العربيـــة: وذلك في رده على من خطَّأ مثل قولهم : ليس المستعمرون جادين في الجلاء عن البلاد بل هازلين، ويرون أن الصواب قولهم : بل هازلون وحجتهم من ذلك أن بل هنا للإضراب بعد النفي ، وحق ما بعدها أن يكون مثبتا في المعنى، ولذلك لا يجوز نصب (هازلين) بالعطف على (جادين)؛ لأن النفي انتقض في المعنى، ولذلك ترفع (هازلون)، وقد رأى المجمع أن اشتراط عدم انتقاض النفي لصحة العطف هو في (ما) الحجازية، أما (ليس) فلا يشترط في العطف على خبرها ألا ينتقض النفي وبناءً عليه ، فالتعبير بنصب (هازلين) صحيـــح ، وهذا رأي جمهور النحاة، ويخالف في بعض النحويين فيجعل (ليس) مثل (ما)[63].

لقد بلغ الاحتياط ببعض العلماء مبلغاً كبيراً، فكان يُعتمد على ضابطين أو أكثر من الموضع الواحد.

ولاشك أن اعتماد العلماء على تلك الضوابط أمر من الأمور التي يتطلبها المنهج العلمي في البحث، هذا المنهج الذي يحتكم الباحث فيه إلى الدليل لكي يتسم عمله بالمنطق والإقناع وما كل ضابط من هذه الضوابط إلاَّ دليل قد قام عليه الحكم بالخطأ والصواب.

الخاتمـــــــــة :

بعد هذه الدراسة الموجزة والصواب حول مفهوم الخطأ والصواب وحركة التّصحيح اللغوي، وبعد معرفة الضوابط التي تحدد معيار الخطأ والصواب في الاستعمال اللغوي نلخص الآتي :

1ـ يعد اتساع العربية من حيث لهجاتها وقدرة بعض اللغويين على ايجاد التخرجات فيما يخص بعض الأخطاء عائقاً آخر يقف دون الحســم في مسألة الحكم بالخطأ أو الصواب في استعمال ما.

2ـ ليس هدف التصحيح اللغوي الارتقاء باللغة لتواكب العصر بقدر ما هو الإبقاء عليها في وضع ثابت ويمثل رابط اللغة بالدين أهم أسباب التي تدفع بهذا الاتجاه.

3ـ لم تكن معايير التخطئة والتصويب محط اتفاق وإجماع بين المصححين اللغويين.

4ـ من المآخذ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي ظهرت لي من خلال البحث التكرار، حيث نجد أن الاستعمالات المخطأة مكررة في معظم كتب التصحيح اللغوي الحديثة، ولا نرى سوى إضافات قليلة، وكأنه لا يوجد إلا هذه الأخطاء.

5ـ إن كل ضابط من ضوابط التصحيــح اللغوي ما هو إلاَّ دليل قد قام عليه الحكم بالخطأ والصواب.

6ـ إن الاحتجاج بالقرآن الكريم أقــوى الأدلة والشواهد؛ إذ أن شاهداً واحــداً من القرآن الكريم يكفي لتصويب الاستعمال.

7ـ الاحتجاج بالحديث الشريف كان قليلاً على الرغــم من وجود شواهد كثيرة من الحديث الشريف على تلك الاستعمالات بالتخطيء أو التصويب.

8ـ ضعف الاستناد إلى القراءات القرآنية في الاحتجاج، فلم نجد من الاحتجاج بالقراءات القرآنية سوى مواضع قليلة.

9ـ جميع كتب التصحيح اللغوي الحديثة أغلب مصادرها هي المعاجم، وتعد المصدر الرئيس في التحاكم اللغوي والفصل فيما اختلف فيه من حيث الخطأ والصواب، وقد اتكأت كتب التصحيح اللغوي على المعاجم أكثر من غيرها في إيضاح خطأ الاستعمال اللغوي وصوابه، حيث جمعت الألفاظ واللغة وما استعمل وطريقة استعماله، ويدخل فيها السماع والقياس من خلال ما نصت عليه.

10ـ لم تكن كتب اللحن تحكم على استعمال معين بالخطأ أو الصواب إلا على مقاييس محددة.

الهوامـــــــــش :

1. ينظر لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد الثواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط2، 2000م، ص72.
2. البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الرفاعي، مصر، د ط، د ت، 219/2.
3. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، د ت، 119/1.
4. لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد الثواب، ص. 13.
5. المصدر السابق، الصفحة نفسها.
6. المصدر السابق، ص. 14.
7. المصدر السابق، ص. 15، لسان العرب، لابن منظور، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1999م، 255/12، مادة (لحن).
8. الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، دار الآفاق، بيروت ، ط1، 1973م، ص. 45.
9. المصدر السابق، ص. 46.
10. نحو لغة سليمة، زهدي أبو خليل، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، ص. 25.
11. أربعة كتب فى التصحيح اللغوي، حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بغداد، ط1، 1987م، ص. 230.
12. كتب التصحيح اللغوي الحديثة دراسة تحليلية مقارنة، عبده بن مروعي حسن، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، ص. 2.
13. المصدر السابق، ص. 11.
14. ينتظر معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1983م، ص. 22.
15. ينظر لحن العامة والتطور اللغوي، ص. 40.
16. أربعة كتب في التصحيح اللغوي، ص. 233.
17. معجم الخطأ والصواب، ص. 55-61.
18. كتب التصحيح اللغوي الحديثة، ص.194.
19. المصدر السابق، ص. 196.
20. لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، مطبعة دار المعارف، القاهرة، ط 1،ص. 63.
21. كتب التصحيح اللغوي الحديثة، ص. 50.
22. المصدر السابق، ص. 51.
23. المصدر السابق، ص. 52.
24. ينظر حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، محمد ضاري حماد دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1980م، ص. 45-87.
25. كتب التصحيح اللغوي الحديثة، ص. 56.
26. تذكرة الكاتب، أسعد داغر، دار العرب للبستاني، القاهرة، د ط، ص. 126.
27. كتب التصحيح اللغوي الحديثة، ص. 59.
28. لحن العامة والتطور اللغوي، ص. 47.
29. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2000م.
30. في علم اللغة العام، عيد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 6، ص. 231.
31. ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1982م، ص. 108.
32. إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1987م، ص. 225.
33. أدب الكاتب، ابن قتيبة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 4، 1963م، ص. 313.
34. لحن العوام، للزبيدي، تحقيق رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 2000م، ص. 265.

35. أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1991م، ص. 201.
36. لحن العوام، ص 107.
37. القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أعدها وراجعها محمد شوقي وإبراهيم الترزي، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1989م، ص. 65.
38. المصدر السابق، ص. 292.
39. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، ط 2، 2006م، ص. 39.
40. العربية الصحيحة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة ، ط 2، 1998م، ص. 35.
41. ما تلحن فيه العامة، ص. 113.
42. 48-لحن العوام، ص. 140.
43. تثقيف اللسان، ابن مكي الصقلي، تحقيق عبد العزيز مطر، مجلس الشؤون الإسلامية، القاهرة، د ط، 1995م، ص 56-57، وينظر ضوابط التصحيح اللغوي للحن، ص. 207.
44. العربية الصحيحة، ص. 38.
45. ما تلحن فيه العامة، ص. 128.
46. إصلاح المنطق، ص. 164.
47. أدب الكاتب، ص. 315.
48. العربية الصحيحة، ص. 155.
49. درة الغواص، الحريري، تحقيق الشريف البركاني، المكتبة القنصلية، مكة المكرمة، ط 1، 1997م، ص. 97-98، ينظر ضوابط التصحيح اللغوي، ص. 206-207.
50. أدب الكاتب، ص. 19.
51. ما تلحن فيه العامة، ص. 126-127.
52. أدب الكاتب، ص، 20.
53. لحن العوام، ص. 231.
54. درة الغواص، ص. 227-228.
55. ينظر العربية الصحيحة، ص. 256.
56. ما تلحن فيه العامة، ص. 122.
57. لحن العوام، ص. 155.
58. تثقيف اللسان، ص. 167.
59. درة الغواص، ص. 78.
60. القرارات المعجمية، ص. 8.
61. لحسن العوام، ص. 254.
62. درة الغواص، ص. 55.
63. القرارات المعجمية، ص. 59.